حمدي هاشم. فوضى البيئة. مجلة العلم، ع 459، يناير 2015، ص ص 51-46.

فوضى البيئة

التعديات على الأراضى قتلت ٣٠ ألف فدان

الأحداث والتغيرات السياسية والاقتصادية التى مرت بها البلاد، خلال ما يزيد على أربعين شهراً، منذ يناير «٢٠١١»، وحتى يونيه «٢٠١٤»، أصابت كافة مؤسسات الدولة بحالة من الشلل المؤقت الذى يتلازم مع أغلب سيناريوهات الثورات بكثير من بلدان العالم. ومنها وزارة الدولة لشئون البيئة وجهازها التنفيذى الذى دخل فى غيبوبة مؤقتة، وهى حالة تشبه «الموت الإكلينيكى» وفقدان وظائف استمرار مظاهر الحياة والمعيشة فى البيئة، فى ظل غياب شبه كامل لسلطة القانون، وتفشى الفوضى الهدامة التى عطلت مسيرة الوطن وغيبت الدستور، حتى صرنا كقاتل أبويه الذى يطلب البراءة، بدعوى أنه يتيم، ظناً منه أن المستقبل لا تربطه علاقة بالماضى أو الحاضر.

وبات حديث البيئة خلال مدة غياب الدولة» باباً من أبواب الرفاهية، ولا سيما أن قضية البيئة باغلب دول العالم الثالث قد فرغت من رصيدها الحقيقى، تلك الدول التى تدعمها وتسيطر عليها سياسات القوى العظمى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، لاستنزاف الموارد الاقتصادية، والإبقاء عليها كسوق لتمويل الخزانة العام من حصيلة استهلاك منتجاتها المدنية والعسكرية، علاوة على خضوعها لعملية قسرية بدعوى «الفجوة الكربونية» بينها وبين الدول الصناعية الكبرى، ومنهجية فخ «التنمية أحادية البعد» التى تضر بصحة الإنسان والبيئة فى البلدان المختارة لتهجير الصناعات الملوثة للبيئة من تلك الدول إلى حيزها الحيوى.

بل تسعى هذه القوى العالمية وحلفاؤها بكل الوسائل التى لا يقرها القانون الدولى للتدخل فى تغيير الأنظمة السياسية، وضربها عرض الحائط بشعارات الحفاظ على البيئة من التلوث، وضغطها بصورة سافرة من خلال منظمات حقوق الانسان والتغير المناخى المرتقب على تلك الدول الفقيرة، واستخدام نوع من الإرهاب البيئى والكربونى ويصب ذلك التغيير السياسى فى بعض دول المنطقة العربية فى صالح تمكين دولة إسرائيل من المعيشة فى بيئة الشرق الأوسط الجديد.

قضية البيئة وجغرافية الشراكة

قضية البيئة فى أدبيات الحياة المعاصرة لا تترك مجالاً معرفياً عاماً أو علمياً متخصصاً إلا وتلمسه من قريب أو من بعيد، حتى صارت هى الداء العضال وفيها الدواء الشافى بلغة الطب، فإن صلح محيطها الحيوى انتعشت منظومة الشركاء فى الماء والنار والكلأ بين الجمادات والنباتات والحيوانات والإنسان فى مجالها المعيشى.. وقد أصبحت البيئة بمثابة ذلك الجدار الواقى الذى يشكل خط الدفاع الأول لحماية مخ وأعصاب الحياة البشرية من أى اختراق بيئى خارجى مدمر.

وأراها من الفضاء القريب رحماً محيطاً وراعياً صالحاً للكرة الأرضية وما تحتويه من الكائنات العاقلة وغير العاقلة، بما يعتمد عليه من وسائل الحماية الخارجية لتوكيد جودة قدرتها الذاتية فى الابقاء على التوازن والتوافق بين الطبيعة والبشر، فهى منظومة ذاتية للأقلمة بين الأنظمة البيئية والشركاء فى المعيشة فوق سطح الكوكب الأزرق، وتتمتع بقدرة فائقة فى هضم مخلفاتها، وإن كنت أرى أن تدخل الإنسان فيها بالتغيير غير المتقن سيؤثر فى طبيعة حيزها الحيوى على المدى الطويل.

الفوضى والنكوص البيئى

يأتى موضوع هذه المقالة التى تدور حول الفوضى والنكوص البيئى فى مصر، ليؤكد علاقة معنوية شديدة الارتباط بذلك التوقف الإكلينيكى لآليات رعاية البيئة تحت وطأة تغيير النظام السياسى

حمدي هاشم. فوضى البيئة. مجلة العلم، ع 459، يناير 2015، ص ص 51-46.

وبداعياته وبين مستقبل البيئة فى مصر، تلك العلاقة المترتبة على محصلة النتائج فى أرجاء القطر المصرى، وعدم الاستقرار السياسى، وجنوح سلوكيات مختلف فئات السكان عن الاخلاقيات البيئية، يخرج قضية البيئة من الخدمة ويجعل مستقبلها فى غيابة الجب، ولو إلى حين.

سلوكيات الفوضى

تمثل حالة البيئة فى مصر، خلال تلك المرحلة الاستثنائية طفلة ثكلتها أمها، ولم تنهض من الاغتصاب وتعرضها لتعديات صارخة على الأراضى الزراعية فى كل المحافظات المصرية، والتى تزيد على أكثر من ٣٥٠ ألف حالة تعد أسفرت عن فقدان نحو ٢٠ ألف فدان من أجود الأراضى، وذلك بحسب بيانات وزارة الزراعة، وأرى أنه تقدير يبتعد كثيراً عن الواقع، وأن حساب المساحة الفعلية لتلك التعديات لا تزال فى حاجة إلى دراسات علمية معمقة باستخدام الخرائط الفضائية وتقنياتها، والتى يلزمها ملايين الجنيهات وكذلك هناك تعديات مستمرة على حرم نهر النيل والأراضى غير المأهولة بالسكان والتى لم يتم بشأنها حصر رسمى شامل ومنشور.

بالإضافة إلى تداعيات المشهد السياسى، ومنها التخلص من كميات كبيرة من البنزين والسولار بسكبها بمناطق فى الظهير الصحراوى للمدن، وأيضا الحرق العمدى للسيارات وإطاراتها والمبانى العامة والأشجار وأنابيب البوتاجاز والمزروعات، بما فى ذلك الاستخدام المكثف للقنابل المسيلة للدموع بين المتظاهرين وآثارها البيئية ناهيك عن انتشار معدلات الإدمان على المخدرات بكافة أنواعها والبطالة والأمراض النفسية بين مختلف الفئات العمرية من السكان، علاوة على التفسخ الأخلاقى والتحرش الجنسى وهناك من يؤكد أن قسطاً كبيراً من تحويلات المصريين فى الخارج تم استغلاله لتملك الأراضى والبناء عليها مستفيداً من التعديات سالفة الذكر.

إعداد
د. حمدى هاشم
خبير دراسات بيئية
drhhashem@gmail.com

الحل فى الخروج إلى الصحراء

يرتبط الموقف البيئى بوجه عام بمدى درجة الاستقرار السياسى والاقتصادى فى البلاد، وأن تبدأ مسيرة التنمية الشاملة من جديد، ولن يكتمل لمصر الخروج الآمن من كبوتها الحالية إلا بعد إعلان استراتيجية بيئية متوافقة مع متطلبات التنمية المستديمة خلال أربعين سنة قادمة على الأقل، وكذلك إنشاء مركز قومى للدراسات والبحوث البيئية لتقييم الأثر البيئى للمشروعات والاتفاقيات الإقليمية والدولية، والتأهيل البيئى للانتشار السكانى بالصحراوات والسواحل المصرية.

بما فى ذلك دراسات الرصد الميدانى المتكامل للمشكلات البيئية ذات الأولوية على المستوى الوطنى وصولاً إلى اختيار أنسب الوسائل والحلول لضبط مبادئ المعيشة فى البيئة، ومنها التعدى على المحميات الطبيعية وحرمها.

انخفاض الإنتاجية النباتية والحيوانية وفقر المراعى الطبيعية، أمراض التربة بمياه النيل المنقولة إلى سيناء، استخدام تقنية «الكميترل» لتخفيض درجة حرارة الهواء، مواجهة أخطار مياه السيول والأمطار الشديدة وتعزيز وسائل تخزينها، هجرة الصناعات الملوثة للبيئة، محاولات دفن نفايات نووية فى شمال الصحراء الغربية، الألغام التاريخية والأجسام القابلة للانفجار بمنطقة الساحل الشمالى، المناورات والتدريبات العسكرية فى الصحراء، التنقيب العشوائى عن المعادن النفيسة والآثار المدفونة.

رؤية وزارة البيئة المصرية

لا يخلو حديث البيئة ومستقبلها المرتقب

مطلوب تحسين نوعية الهواء.. والسيطرة على الصرف الصناعى فى النيل

حمدي هاشم. فوضى البيئة. مجلة العلم، ع 459، يناير 2015، ص ص 51-46.

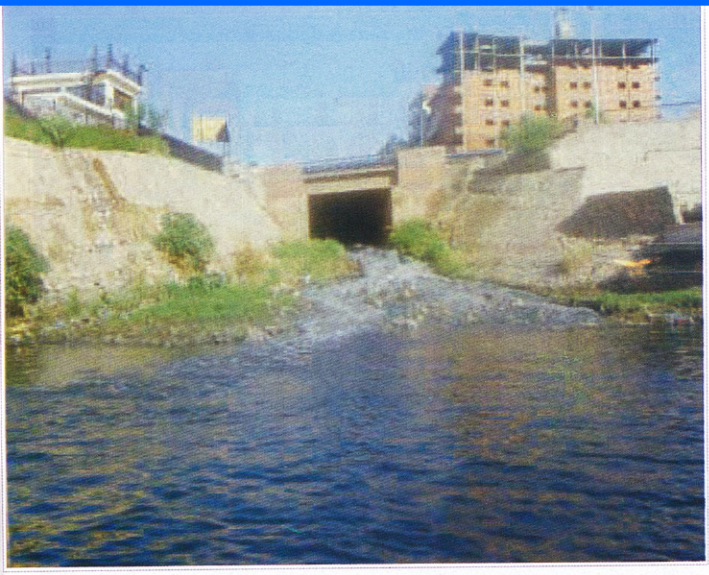

فوضى البيئة

فى مصر، من أمل فى أن نستعرض رؤية وزارة الدولة لشئون البيئة حتى سنة «٢٠٣٠» وذلك طبقاً لأولويات الخطة الوطنية للعمل البيئ خلال الفترة «٢٠١٢ - ٢٠١٧» والتى تهدف إلى تحسين نوعية البيئة المصرية سعياً وراء تحقيق التنمية المستدامة، وتتألف هذه الرؤية من عدة عناصر على النحو التالى: القضايا البيئية الملحة وأولويات العمل البيئى، العوامل والقوى المؤثرة التى ولدت تلك القضايا البيئية، مكونات خطة العمل البيئى والتحديات الخارجية والداخلية التى تواجهها، الإجراءات التنفيذية لمواجهة هذه التحديات، مصادر تمويل الخطة الوطنية للعمل البيئى، ثم الرؤية المستقبلية للعمل البيئى فى مصر.

القضايا البيئية فى مصر:

هناك ندرة فى الموارد المائية مع نمو سكانى مطرد ومتزايد، واتساع الأنشطة الاقتصادية مع ثبات كمية المياه المتاحة.

كذلك يوجد تلوث للهواء بالمناطق الحضرية وذلك نتيجة عدم استخدام التكنولوجيا صديقة البيئة بما فى ذلك الأنشطة غير الرسمية داخل المناطق السكنية مثل المسابك مواقع دفن المخلفات الصلبة، ومحطات تقوية إرسال المحمول على الطرق المزدحمة، بالإضافة إلى المخاطر البيئية الأخرى مثل الأتربة والعواصف الترابية الموسمية.

- محدودية الأراضى الزراعية المطلوبة لتلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان.
- انتشار المناطق العشوائية داخل المدن وعلى أطرافها.
- التصحر باعتبار مصر من المناطق القاحلة، مع الاستخدام الجائر للأراضى بما يتعدى القدرة الإنتاجية للنظام البيئى.
- التلوث البحرى نتيجة الملوثات الصناعية والزراعية والحيوانية.
- زيادة حجم المخلفات الصلبة، البلدية والزراعية، وفضلات تطهير المجارى المائية والمخلفات الصناعية ومخلفات أعمال الإنشاءات والمخلفات الخطرة.
- الحفاظ على التنوع البيولوجى وتنمية الموارد الطبيعية والذى يتعرض للعديد من التهديدات نتيجة التدخل البشرى وأنشطته ذات الأثر السلبى على البيئة.

أولويات العمل البيئى فى مصر

تحسين نوعية الهواء. السيطرة على الصرف الصناعى فى نهر النيل، الإدارة الرشيدة للمخلفات الصلبة، البلدية والزراعية، الحفاظة على الثروات الطبيعية من الأراضى والمحميات الطبيعية والتنوع البيولوجى، الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، للمواد والمخلفات الخطرة مع زيادة الوعى البيئى وثقافة التعامل مع البيئة بين مختلف فئات المجتمع.

أهم العوامل المؤثرة فى أغلب القضايا البيئية فى مصر:

- الزيادة السكانية: وهى الزيادة المطردة فى معدل النمو السكانى وما يتلازم معها من الاستغلال الجائر للموارد الطبيعية مع زيادة الأنشطة السلبية تجاه البيئة.
- النشاط الزراعى: حيث يؤدى التوسع فى النشاط الزراعى إلى التدهور السريع للأراضى الزراعية نتيجة عدم كفاية مصادر المياه المستخدمة فى الرى، واستخدام الأسمدة الكيماوية، وكذلك المبيدات الحشرية التى تؤدى إلى تدهور نوعية التربة والمياه الجوفية.
- النشاط الصناعى والتعدينى: تعد مخلفات هذا القطاع من أهم أسباب تلوث البيئة، بالإضافة إلى الاستخدام الجائر للموارد الطبيعية وخاصة المواد الخام ومصادر الطاقة التقليدية.
- الطاقة: من حيث الارتباط بين حجم استهلاك الطاقة المنتجة وتزايد الطلب عليها من الأنشطة الاقتصادية، الصناعية والتجارية.
- النقل: اقتران الزيادة السكانية مع زيادة النمو الاقتصادى يزيد من الضغط على قطاع النقل الذى يشهد التطوير من أجل تحسين الأداء فيه لمواجهة الطلب المتزايد عليه وتقليل التدهور البيئى الناجم عن الاستهلاك المتزايد لهذا القطاع.
- السياحة: تعد أحد روافد الاقتصاد المصرى الرئيسية، بما توفره من العملات الأجنبية، غير أنها من ناحية الأثر البيئى ومع زيادتها تؤدى إلى تدهور الموارد البيئية.
- المجتمعات العمرانية: تعانى من مشاكل بيئية متداخلة منها الخلل فى التوزيع المكانى للسكان وتزايد المناطق العشوائية ومشاكل المرور وعدم توفر الخدمات والمرافق.

الزيادة السكانية والنشاط الزراعى والتعدينى والسياحة.. عوامل مؤثرة

- شبكة الاتصال والمعلومات: حيث توجد صعوبات فى التنسيق بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدنى وكافة الجهات المعنية بالبيئة مع عدم توافر المعلومات بالشكل المطلوب، وصعوبة فى تطبيق التشريعات البيئية لعوامل اجتماعية واقتصادية.

مكونات خطة العمل البيئى

ترتبط برامج ومشروعات خطة العمل البيئى بأولويات القضايا البيئية فى مصر ومن أهمها تحديث الخطة القومية للمياه بما يحقق تحسين نوعية المياه الصالحة للشرب وإدارة الطلب المتزايد عليها مع التركيز على إصلاح وإنتاج وتوزيع مياه الشرب، بالإضافة إلى إيجاد نظام متكامل لإدارتها وذلك بالتنسيق مع وزارة الرى والموارد المائية.

تحديث الخطة القومية لتحسين نوعية الهواء وإعادة التوزيع المكانى للصناعات الملوثة للبيئة خارج المناطق السكنية مع تبنى برامج الانتاج الأنظف. على تفعيل برامج التنمية الزراعية المتكاملة وإدارة المناطق الريفية بالتعاون مع وزارتى الزراعة والإسكان لتحقيق الاستخدام المستدام للأراضى الزراعية وتشجيع إنشاء المدن الجديدة كذلك الاهتمام بحماية البيئة البحرية من خلال تنفيذ برنامج خاص والإدارة السليمة للبيئة الساحلية وتفعيل البرنامج القومى لإدارة المخلفات الصلبة.

التوسع فى شبكة المحميات الطبيعية من خلال إنشاء مناطق جديدة للمحميات الطبيعية مع العمل على تطبيق الأمان البيولوجى والتكنولوجيا الحيوية وتعزيز التعاون الدولى والإقليمى من خلال: تفعيل كافة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التى وقعت عليها مصر وأهمها: اتفاقية تغير المناخ، اتفاقية الأوزون، خطة عمل البحر المتوسط وكذلك البحر الأحمر وخليج عدن. وتفعيل أنشطة مجلس وزراء

حمدي هاشم. فوضى البيئة. مجلة العلم، ع 459، يناير 2015، ص ص 51-46.

البيئة العرب ودعم أنشطة مؤتمر وزراء البيئة الأفارقة AMCEN وكذلك دعم المبادرة البيئية للشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا NEPAD وأيضا إعطاء أهمية كبيرة للبرامج التى تستهدف تنمية وتعزيز القدرات الخاصة للمرأة، والأطفال والشباب، وكبار السن، وكافة الفئات المهمشة اجتماعياً.

تحديات خارجية

● المشاكل البيئية العالمية خاصة ما يتعلق منها بتغير المناخ وظاهرة الاحتباس الحرارى وما لهما من تأثيرات سلبية سوف تؤثر مستقبلاً على مصر وغيرها من بلدان العالم.

● العولمة والاتجاهات الليبرالية الجديدة التى تؤدى إلى إعادة النظر فى دور الدولة وقدرتها على التحكم فى النمو الاقتصادى ومن ثم التحكم فى سياستها المحلية الأمر الذى يترتب عليه عدم قدرة الكثير من السكان على المشاركة فى هذا النظام والتعبير عن مصالحهم.

● تحرير التجارة العالمية وزيادة رأس المال التى قد تؤدى إلى انهيار الصناعات المحلية لعدم قدرتها على المنافسة مع الصناعات المتقدمة الأمر الذى سيؤدى إلى فقدان مصر لهويتها الثقافية.

تحديات داخلية

● مواجهة أخطار المشكلات البيئية المتراكمة على مدى ٤٠ سنة مضت.

● جذب الاستثمارات وتشجيع القطاع الخاص على المساهمة فى مشروعات البيئة وتحفيز المجتمع المدنى على القيام بدور حيوى مؤثر للحفاظ على البيئة.

● بناء القدرات المؤسسية فى هذا المجال لدعم الإدارة البيئية.

التحديات الخارجية والداخلية فى حاجة لإجراءات تنفيذية

إجراءات تنفيذية لمواجهة التحديات

● تشجيع مختلف مؤسسات الدولة لإنشاء مراكز تدريبية تساعد على تحسين كفاءة العاملين فيها.

● تخفيض الضرائب والقيود الأخرى خاصة على التكنولوجيا النظيفة صديقة البيئة مما سيساعد على تحسين الوضع البيئى.

● تعزيز التكامل الاقتصادى مع الدول العربية بالشكل الذى يساعد على تخفيض القيود التجارية فيما بينهم وتشكيل جبهة ثقافية متحدة فى مواجهة العالم المتقدم.

● توقيع اتفاقيات مع دول حوض النيل للمساعدة على تقليل الفاقد من المياه وزيادة حصة مصر من مياه نهر النيل، والتخفيف من الآثار السلبية لسد النهضة الإثيوبى.

● الاستثمار فى الزراعة الحديثة وذلك بالتوسع فى استخدام البذور المحسنة والتكنولوجيا الحديثة والكيماويات النظيفة.

● توجيه فئة الفلاحين لتبنى أنظمة زراعية تمكنهم من تجديد التربة وفى نفس الوقت تحقيق ربح على المدى البعيد.

● الاستثمار فى برامج رئيسية لتخفيض ثلوث وهدر الموارد الطبيعية الخاصة بالدولة.

● الأخذ فى الاعتبار البعد البيئى فى أى مشروع أو نشاط على مستوى الدولة من خلال المحاسبة والمراجعة البيئية، ويتطلب ذلك دمج البعد البيئى فى أسلوب المحاسبة الشامل فيها، ومن ثم حساب التكلفة البيئية الحقيقية للنشاط الاقتصادى وبالتالى دعم أفضل القرارات فيما يتعلق بالنشاط المعنى وهذا يتطلب من المؤسسات إصدار أدلة إرشادية لتحديد التصنيف والتكلفة البيئية وعقد ورش عمل وندوات فى موضوع التكلفة البيئية وتنفيذ مشروعات تجريبية فى بعض المنشآت.

● الاتجاه نحو استخدام الأدوات الاقتصادية وسياسات السوق المفتوحة مما يؤدى إلى تغيرات أسرع وأوقع فى الإنتاج والاستهلاك ومن ثم تحقيق التنمية المستديمة.

● إعادة صياغة الهيكل المؤسسى والتشريعى بشكل يدعم الالتزام البيئى لكافة أطراف البيئة فى مصر ولضمان تطبيق التشريعات البيئية يجب وضع سياسات تحفيزية ومراجعة القوانين والتشريعات لضمان تطبيقها تنمية الموارد البشرية المهتمة بكافة أنشطة العمل البيئى فى مصر.

● نشر الوعى البيئى بين كافة فئات المجتمع من خلال تعظيم وتنمية أنشطة التعليم، التدريب والتوعية البيئية من خلال:

● دمج التعليم البيئى فى كافة المراحل التعليمية بالمدارس والجامعات مع تعميق مفاهيم حماية البيئة وكذلك إنشاء آلية لحماية الفئات المهمشة اجتماعياً والعمل على تفعيل دور المرأة والشباب بتفعيل برامج التوعية والتدريب المستمر وتنمية الموارد البشرية لتكون قادرة على مواكبة كافة النظم والأساليب والأنظمة المتطورة.

● الاستمرار فى دعم الاحصاءات البيئية وبناء قاعدة متكاملة لنظم المعلومات البيئية من خلال تنمية القدرات المحلية، الاقليمية والوطنية للقيام بعمليات بناء نظم المعلومات البيئية وجمع وتحليل واستخدام المعلومات متعددة القطاعات وتحسين جودة المعلومات من ناحية الصلاحية ودرجة المصداقية ونطاق التغطية وغير ذلك وتعزيز قدرات الجهات الحكومية، أصحاب الأعمال والعاملين لمواجهة تحديات البيئة والتنمية ولتيسير نقل التكنولوجيا النظيفة المتوافقة مع البيئة التأكيد على العلاقات التكاملية بين القضايا البيئية واهتمامات البيئة المحلية.

مصادر التمويل

ولتمويل خطة العمل البيئى هناك مواد الموازنة العامة للدولة بالبنود التالية الموازنة الاستثمارية بالباب الثالث والمنح المقدمة من الدول والمنظمات المانحة التمويل الذاتى من خلال فرض رسوم على تقديم الخدمات البيئية.

كما أن هناك مصادر التمويل التقليدية مثل البنوك ومؤسسات التمويل التى تقدم قروضاً قصيرة الأجل وأدوات سوق المال من خلال مشاركة المستثمرين فى تنفيذ برامج الخطة أيضا مصادر التمويل غير التقليدية.. صندوق حماية البيئة والذى يقدم قروضاً ميسرة ومنحاً للمشروعات التى تخدم البيئة.

● الصندوق الاجتماعى للتنمية والذى

حمدي هاشم. فوضى البيئة. مجلة العلم، ع 459، يناير 2015، ص ص 51-46.

فوضى البيئة

يساهم فى تمويل المشروعات الصغيرة بهدف إيجاد فرص عمل للشباب ويقدم قروضاً ميسرة ومنحاً للمساهمة فى المشروعات الخاصة بها، كذلك يدعم العديد من المشروعات البيئية مثل: معالجة مياه الصرف الصحى، إدارة المخلفات الصلبة والمشروعات الصحية.

● حصيلة إصدار التراخيص وبيع الطوابع والدمغات والخرائط والمطبوعات.

● المنظمات غير الهادفة للربح ودعمها للأنشطة البيئية المختلفة ومن أهمها: الوعى البيئى، التشجير، إدارة المخلفات الصلبة، مراقبة الالتزام البيئى، الأبحاث والتعليم.

● المنظمات غير الحكومية ومن أهمها: مرفق البيئة العالمى والذى يقدم منحاً لتلك المنظمات العاملة فى مجال البيئة لتنفيذ مشروعات تتفق وبرامج GEF فى مجال الاستخدام الأمثل للطاقة والتشجير.

● التبرعات التى تقدم للحكومة من الأفراد أو الشركات التى تهتم بالأنشطة البيئية.

● إيرادات المحميات من السياحة البيئية وتنفيذ مشاريع تستخدم آليات التنمية النظيفة وإنشاء صناديق بيئية دوارة تستخدم الدخل الناتج عن تقديمها للخدمات البيئية فى خدمة أهداف بيئية أخرى واستقطاب جزء من قيمة الكربون الائتمانية أو إجمالى المبالغ المسحوبة منها فى تمويل المشاريع البيئية.

مكونات رؤية العمل البيئى

أولاً: برامج التنمية البيئية للمناطق الريفية والحضرية:

القرى صديقة البيئة

● دعم جمعيات تنمية المجتمع بالقرية وتشغيل شباب القرى فى ضوء دعم لا مركزية الإدارة البيئية التى تنفذها وزارة الدولة لشئون البيئة بالمحافظات المصرية.

ضرورة تحويل تيار الهجرة من الريف إلى المدن القديمة ليكون من الريف إلى المدن الجديدة.

توفير خدمات المياه النقية والصرف الصحى لسكان القرى مع تحديد أحوزتها العمرانية.

المدن صديقة البيئة

● من خلال استثمارات المدن الصناعية الجديدة مع الاهتمام بتقييم الأثر البيئى للمخططات العمرانية على المستويين القومى والإقليمى.

تنمية البيئة بالمدن القائمة القديمة

● من خلال تطوير المناطق العشوائية داخل نطاق المدن، وتوفير برنامج قومى لإعادة تدوير المخلفات البلدية والزراعية، وجعلها من الصناعات ذات الأولوية.

● التوسع فى الأحزمة الخضراء حول جميع المدن المصرية، مع السيطرة على معدلات تلوث الهواء فى المدن بقطاعات النقل والطاقة والصناعة من خلال التوسع فى الغاز الطبيعى والفحص الدورى للمركبات، ونقل الصناعات الملوثة خارج المدن، وتفعيل نظم الإدارة البيئية بتخصيص مناطق صناعية لكل صناعة.

ثانياً: برنامج حماية التربة والأراضى الزراعية:

● التوسع فى الزراعة العضوية والحد من استخدام المبيدات والاعتماد على المكافحة البيولوجية.

● حصر الأراضى الفضاء وزراعتها بالخضر والفاكهة وحماية الأراضى الزراعية من الامتدادات العمرانية غير المخططة.

● مواجهة التصحر ونلم من خلال خطة حزام الساحل الشمالى لمصر وخطة عمل وادى النيل والأراضى الصحراوية المستصلحة المشتركة مع الوادى القديم فى البنية التحتية.

● وقف حرق المتبقيات الزراعية وإنشاء مصانع لتدويرها.

ثالثاً: خطة الإنتاج الأنظف:

● تطبيقات اتفاقية تغير المناخ الدولية بإنشاء آلية التنمية النظيفة والمجلس الوطنى الخاص بها والاستمرار فى حماية طبقة الأوزون بتطوير العمليات الصناعية المعتمدة على مواد صديقة البيئة للأوزون.

● تطبيق اتفاقية الملوثات العضوية الثابتة POPS والحد من استخدامها والسيطرة على مخرجاتها.

● تطبيق نظم إدارة المواد والمخلفات الخطرة، لاسيما فى قطاع الصناعة، مع التوسع فى حصول الصناعة المصرية صديقة البيئة على التمويل بقروض ميسرة والاستفادة من برنامج تحديث الصناعة المصرية لتطوير نظم الإدارة البيئية.

● استكمال نقل أهم الصناعات الملوثة: المدابغ، المسابك، مصانع الطوب، الكسارات، مكامير الفحم، الفواخير.. بعيداً عن المناطق السكنية.

● التوسع فى نظم الطاقة التطبيقية والغاز الطبيعى وتشجيع إعادة التدوير، الدوائر المغلقة، إنشاء وحدات المعالجة والربط مع شبكات الصرف الصحى والصناعى.

● إنشاء برنامج الإدارة البيئية للصناعة المصرية فى كل من: المدن الصناعية الجديدة، المناطق الاستثمارية الحرة والمناطق الصناعية الخاصة، الصناعات الصغيرة والمتوسطة، الصناعات المنتشرة والمناطق الصناعية بالمحافظات.

رابعاً: خطة السياحة البيئية والمحميات

● تشجيع فكرة السياحة البيئية والاهتمام بزيادة عدد المحميات الطبيعية الحالية وعددها (٣٠) لتصل إلى ٤٠ محمية طبيعية تمثل نسبة ١٨٪ من مساحة مصر.

● تنفيذ برنامج الإدارة الساحلية المتكاملة والحفاظ على خرم البحر بمسافة ٢٠٠ متر ومنع الردم والتعديل فى حرم الشاطئ.

● تنفيذ برنامج حماية نوعية مياه البحر من التلوث وحماية الشعاب المرجانية.

● تطبيق برنامج خاص للحد من الكوارث والحوادث وتوفير معدات وخطط الطوارئ اللازم.

خامساً: حماية نهر النيل

● من خلال خطة حماية نهر النيل، وتشمل ١٢ برنامجاً لحماية نوعية مياه النهر وبحيراته، وكذلك حماية جزر النيل، والحفاظ على جسر النهر وشاطئيه من الاعتداء بالردم أو الحفر وإقامة المنشآت.

● برنامج حماية البحيرات النيلية والأراضى الرطبة شاملة بحيرة السد العالى، والمنزلة، والبرلس، وإدكو، والتمساح.

● تنفيذ برنامج سياحى ونقل نهرى صديق للبيئة «أكثر من ٩٠٠ عائمة وصندل» وتشجيع الاعتماد على وحدات المعالجة والمراسى النهرية البيئية.

سادساً: برنامج الطاقة التطبيقية والمتجددة والجديدة:

● التوسع فى طاقة الرياح وطاقة التوليد من المخلفات لصالة البلدية والزراعية، والبيوجاز والغاز الطبيعى، والتوسع فى زراعة الغابات الشجرية، وخاصة أشجار الجاترفا لاستخراج الوقود الحيوى.

حمدي هاشم. فوضى البيئة. مجلة العلم، ع 459، يناير 2015، ص ص 51-46.

البيوديزل.. مع الحد من استخدام المازوت والسولار وتطوير الوقود المصرى.. وترشيد استهلاك الطاقة كوسيلة للحد من آثارها السلبية والاقتصادية.. والتوسع فى توليد الطاقة الكهربائية المائية من نهر النيل وقناطره، كطاقة نظيفة غير ملوثة.

سابعاً: برنامج النقل صديق البيئة:

● الاعتماد والتوسع فى النقل الجماعى المطور والنظيف للحد من استخدام السيارات الخاصة المعتمدة على السولار والبنزين وتشجيع المواصلات الكهربائية كالمترو والمونوريل.

● تحويل مركبات النقل العام للعمل بالغاز الطبيعى وكذلك كافة المركبات الأخرى، وزيادة محطات وجراجات الغاز الطبيعى بالمناطق الحضرية.

● تشجيع حركة النقل خارج المدن والعاصمة، وتفريغ العاصمة والمدن من أنشطة الازدحام والعمل على نقلها خارج المدن مثل: مناطق الخدمات الحكومية والأسواق والورش الحرفية، وكذلك استكمال تنفيذ المحاور والطرق الدائرية حول القاهرة الكبرى.

● تشجيع النقل النهرى باستخدام نهر النيل فى القاهرة الكبرى، وحتى محافظات الصعيد، مع زيادة أعداد المراسى وتجديد الخط الملاحى وربط المراسى بشبكات الصرف الصحى.

● سرعة تطبيق الخطوط الملاحية النهرية التالية: بحيرة التمساح.. ترعة الإسماعيلية.. أثر النبى.. ميناء دمياط، فرع دمياط.. القناطر الخيرية.. ترعة المحمودية، فرع رشيد.. القناطر الخيرية.. وكذلك تشجيع حركة النقل النهرى للركبا والبضائع مع استخدام السفن وعائمات صديقة للبيئة.

ثامناً: برنامج التنمية البشرية والمشاركة الشعبية

● الاهتمام بصحة بيئة المواطن المصرى من حيث النوع والمرحلة العمرية «الأطفال، الشباب، المرأة، والبالغين».. وحماية الغذاء من التلوث مع الحماية من تلوث الهواء والمياه.

● المشاركة الشعبية من خلال وحدات: المرأة، الجمعيات الأهلية والشباب، وإدارة تنمية المناطق الحضرية والريفية والساحلية والصحراوية بالتعاون مع سكانها.

● ترسيخ الوعى والإعلام البيئى والتربية البيئية من خلال المدارس والجامعات ومراكز الشباب ووسائل الإعلام.

تاسعاً: التطوير المؤسسى

● تعديل وتطوير اللائحة التنفيذية للقانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٤ بشأن حماية البيئة.

● تعديل الهيكل الإدارى التنظيمى لجهاز شئون البيئة.

● زيادة موارد وتمويل المشروعات والأنشطة البيئية من خلال تفعيل مبدأين هما: الإلزام البيئى.. على المتسبب فى التلوث «كل من حرر له محضراً بيئياً» أن يدفع الثمن.. والالتزام البيئى.. الحافز البيئى لكل من يرعى البيئة ويحميها.

● إدخال موارد غير تقليدية لزيادة الموارد من خلال تحصيل رسوم على تذاكر النقل البرى والبحرى والنهرى، أسوة بتذاكر الطيران.. وتحصيل نسبة مالية على كافة أنواع السجائر المستوردة والمحلية، وكذلك مصانع إنتاج الفحم والتبغ والشيشة وأنشطة الملاهى وأيضاً المازوت والسولار.

● زيادة نسبة التبرعات والهبات من خلال وضع صناديق حماية البيئة بالنوادى والملاهى والمسارح والسينما والبنوك وشركات الصرافة.

عاشراً: برنامج التعاون الدولى البيئى

● التوسع فى العلاقات الفنية والإدارية والتدريبية مع الدول المتقدمة فى نظم الإدارة البيئية.

● التوسع فى العلاقات التمويلية مع مصادر «المنح البيئية» الدولية سواء كانت حكومية أو خاصة أو أهلية.

● نشر معلومات النشاط البيئى التفصيلية فى السفارات والملحقيات الثقافية والهيئات والمنظمات الدولية لتحسين صورة مصر بيئياً وذلك من خلال تقارير حالة البيئة فى مصر والتقارير السنوية لكل من وزارة البيئة وجهاز شئون البيئة.

العالم

«تسونامى» يضرب «فوياجر-١» فى الفضاء السحيق

العدد ٤٥٩ - يناير ٢٠١٥م - الثمن جنيهان ونصف

ملف العدد

الشتاء وأمراضه

UAD
المتحدون للتنمية الزراعية
Union For Agricultural Development
أسمدة - منظمات نمو
المكتب التجاري ٠١٥٣٨ ٣٧٤
٢٤٥٣٤٧٠٣

الكهربائية الضوئية .. والأشعة الكونية

MFG
مؤسسة جعارة
بذور - أسمدة - مبيدات حيوية
ميكنة زراعية - أدوات تنسيق حدائق
ت: ٢٥١٢٦٨٦٨ - ٢٥١٢٧١٣٦
ف: ٢٥١١٦١٠٣

شركة محمد فريد عبد الهادي جعارة و شركاه
تقاوي خضروات
SAKATA
ت: ٢٥١١٣٦٤٣

GAARA
ت: ٢٥١١٣٩٣٥